

نظرة عامة

شهد عام 2019 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بالتراجع في أسعار النفط العالمية، مما نتج عنه تراجع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة بلغت 26.7 في المائة ليسجل حوالي 237.4 مليار دولار. كما انكمش العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب قدرها 10.4 بالمائة و4.2 بالمائة على الترتيب في عام 2019. الأمر الذي نتج عنه تراجع الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 57.4 مليار دولار، تمثل حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. في ضوء التطورات سألغة الذكر انخفاض الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 بنحو 16.2 بالمائة ليبلغ حوالي 112.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 134.1 مليار دولار يمثل فائض كلي مسجل خلال العام السابق.

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2019 حيث تحسنت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام مدعوماً بالأداء القوي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام. من جانب آخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2019.

موازن المدفوعات الموازن التجارية

تراجع بشكل ملحوظ فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة، خلال عام 2019، حيث بلغت نسبة التراجع حوالي 26.7 بالمائة ليصل إلى حوالي 237.4 مليار دولار، مقارنة مع نحو 324 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لانخفاض الصادرات السلعية الاجمالية للدول العربية كمجموعة في عام 2019، بسبب التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط. بينما زاد إجمالي الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2019 بنسبة قدرها 1.8 في المائة لتصل إلى حوالي 765.9 مليار دولار. في ضوء التطورات المذكورة، شهد عام 2019 انخفاض نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة لتسجل نحو 8.7 في المائة مقابل نسبة قدرها 12.0 بالمائة خلال عام 2018، الملحقان (1/9 أ) و(2/9) والشكل (1).

على صعيد تطورات الدين الخارجي وأعباءه على الدول العربية، فقد شهد إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بحوالي 28 مليار دولار مسجلاً نسبة نمو بلغت 9.7 في المائة ليصل إلى حوالي 315.2 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018. يعود ذلك في جزء منه إلى توجه عدد من الدول العربية إلى الاقتراض، وإصدار سندات وصكوك لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وانحسار تدفق المنح الخارجية، إلى جانب الحاجة لموارد لمقابلة الالتزامات الخارجية واجبة السداد خلال عام 2019.

على نحو متصل، فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 1.9 مليار دولار مسجلة نسبة بلغت حوالي 8.8 في المائة لتصل إلى حوالي 23.4 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 21.5 مليار دولار بنهاية عام 2018.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل على مستوى- الدول العربية كمجموعات، فقد انكمش العجز في موازين الخدمات والدخل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 17.9 في المائة ليبلغ حوالي 73.5 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 89.6 مليار دولار تمثل عجز مسجل خلال العام السابق. هذا، وقد سجلت الامارات زيادة بالفائض بلغت نسبتها حوالي 56.1 بالمائة ليصل الى نحو 1.5 مليار دولار خلال عام 2019. في حين تراجع الفائض بالبحرين بنحو 34.8 بالمائة ليبلغ حوالي 1.2 مليار دولار. وسجلت كل من السعودية وعمان تراجعاً بالعجز خلال 2019 بنسب بلغت حوالي 17.9 بالمائة و1.4 في المائة على التوالي. كما سجلت قطر زيادة بالعجز ليصل إلى نحو 20.7 مليار دولار، بينما تحول العجز في الكويت إلى فائض بلغ حوالي 2.6 مليار دولار خلال عام 2019.

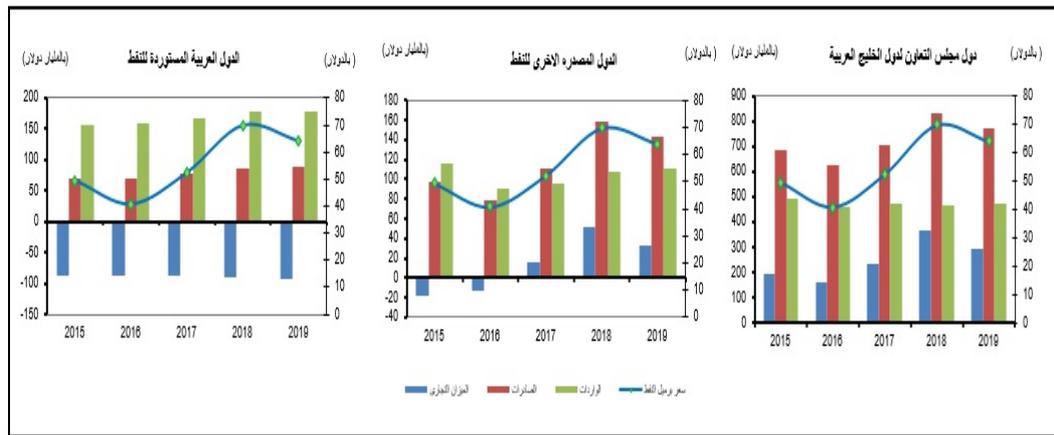
فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد ارتفع العجز المحقق بميزان الخدمات والدخل خلال عام 2019 بنسبة قدرها 8.2 بالمائة ليصل الى حوالي 34.4 مليار دولار، مقارنة مع العام السابق. يأتي ذلك نتيجة لانكماش العجز بميزان الخدمات والدخل في الجزائر بنسبة بلغت 18.4 بالمائة خلال عام 2019. بينما سجلت كل من ليبيا والعراق واليمن زيادة في مستوى العجز خلال عام 2019 بنسب بلغت 60.9 في المائة و17.8 في المائة و5.0 في المائة على التوالي.

المتحصلات من الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنسبة 1.4 بالمائة لتصل إلى نحو 87.5 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية بحوالي 0.9 في المائة لتسجل نحو 179.1 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع نحو 177.5 مليار دولار محققة خلال عام 2018. فيما يتعلق بالدول فرادى، فقد ارتفع العجز بالميزان التجاري خلال عام 2019 بكل من السودان وفلسطين وقطر ومصر بنسب تراوحت بين نحو 10.4 بالمائة و32.0 من الناتج المحلي الاجمالي. في حين تراجع العجز في كل من الأردن وتونس وجيبوتي ولبنان والمغرب وموريتانيا بنسب تفاوتت بين 3.4 في المائة و26.0 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2019، الشكل (3).

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

تحسن خلال عام 2019 مستوى العجز بميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 10.4 في المائة ليبلغ نحو 102.2 مليار دولار، مقارنة مع مستوى بلغ حوالي 114.1 مليار دولار مسجل في عام 2018. يُعزى ذلك بصورة رئيسية لانكماش العجز بميزان الخدمات والدخل في الدول المصدرة للنفط (الرئيسية والأخرى) بنسبة 11.1 في المائة، وانخفاض الفائض في الدول المستوردة للنفط بنسبة 21.9 في المائة بعام 2019. جاء ذلك نتيجة لتواصل التحسن في أداء قطاع السياحة، وكذا زيادة المتحصلات من دخل الاستثمار في بعض الدول العربية، الملحق (1/9 "أ").

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2015-2019*)



(* بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9) "أ").

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، تراجع خلال عام 2019 فائض صافي التحويلات الجارية بكل من العراق والجزائر، بنسب قدرها 71.2 في المائة و33.7 في المائة على الترتيب. وسجلت اليمن ارتفاعاً بفائض صافي التحويلات الجارية خلال عام 2019 ليبلغ حوالي 2.6 مليار دولار، بينما ارتفع العجز بصافي تلك التحويلات في ليبيا خلال عام 2019 بنسبة بلغت 14.2 بالمائة ليسجل حوالي 859.2 مليون دولار.

أما في الدول العربية المستوردة للنفط، فقد زاد الفائض في صافي التحويلات بنسب تراوحت بين حوالي 2.1 في المائة و104.8 بالمائة خلال عام 2019 في كل من تونس وجيبوتي والسودان وفلسطين وقطر ولبنان ومصر وموريتانيا. كنتيجة أساسية لارتفاع التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. في حين تراجع مستويات الفائض في ميزان التحويلات الجارية في كل من الأردن والمغرب بنسب بلغت حوالي 1.9 في المائة و2.3 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام المقابل.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

شهد عام 2019، انخفاض ملحوظ في الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة، بلغت نسبته 55.4 بالمائة ليصل إلى حوالي 57.4 مليار دولار. يُعزى ذلك للتراجع الذي شهدته أسعار النفط العالمية وأثرها في تراجع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 بنحو 26.7 بالمائة ليبلغ حوالي 237.4 مليار دولار. هذا وقد خفف من حدة التراجع الذي شهده فائض الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة، تحسن العجز في ميزان الخدمات والدخل لتلك المجموعة من الدول بنحو 10.4 بالمائة خلال عام 2019. كمحصلة لتلك التطورات، انخفضت نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 2.1 في المائة خلال عام 2019، مقارنة بحوالي 4.8 بالمائة محققة خلال العام السابق، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

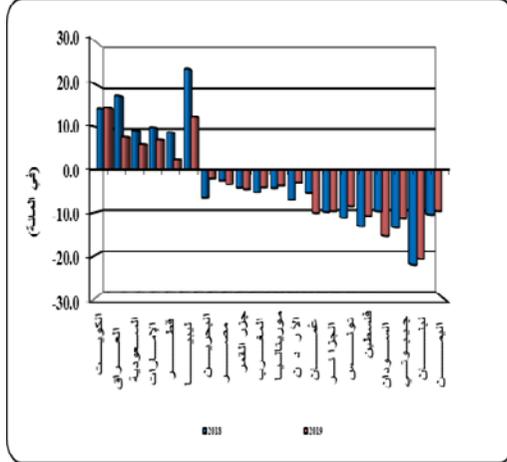
على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، شهدت هذه المجموعة من الدول انخفاضاً في مستوى الفائض بميزان الخدمات والدخل خلال عام 2019 بنسبة قدرها 21.9 بالمائة ليبلغ حوالي 5.6 مليار دولار. جاء ذلك نتيجة لارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل في كل من مصر وموريتانيا والسودان والقطر بنسب تراوحت بين نحو 3.2 بالمائة و157.4 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. بينما سجلت فلسطين تراجعاً في فائض ميزان الخدمات والدخل في عام 2019 بنسبة بلغت 8.3 بالمائة. أما بالنسبة لكل من الأردن والمغرب وجيبوتي ولبنان فقد سجلت زيادة في مستوى الفائض المحقق بنسب بلغت حوالي 23.2 بالمائة و20.4 في المائة و5.0 في المائة و3.4 بالمائة على الترتيب في عام 2019. أما في تونس، فقد تحول العجز المسجل بها خلال العام السابق إلى فائض خلال عام 2019.

أما بخصوص أداء ميزان التحويلات الجارية، والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد تراجع العجز بصافي تلك التحويلات للدول العربية كمجموعة في عام 2019 بنسبة بلغت 4.2 بالمائة ليصل إلى حوالي 77.8 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 81.2 مليار دولار خلال العام السابق. يرجع ذلك لتراجع إجمالي العجز المسجل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 3.0 مليار دولار، بنسبه قدرها 2.3 بالمائة، ليسجل حوالي 128.6 مليار دولار خلال عام 2019. في حين ارتفع الفائض في بقية الدول العربية خلال عام 2019 بقيمة قدرها 358.4 مليون دولار، أي بنسبة قدرها 0.7 في المائة، ليصل إلى نحو 50.8 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

فيما يخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرادى، تراجع العجز في صافي التحويلات الجارية بكل من البحرين والسعودية خلال عام 2019 بنسب بلغت حوالي 11.6 بالمائة و10.9 في المائة على الترتيب. بينما سجلت باقي دول المجموعة زيادة بالعجز المسجل في صافي التحويلات الجارية خلال عام 2019 بنسب تفاوتت بين نحو 1.1 بالمائة في الإمارات و6.2 بالمائة في الكويت خلال عام 2019.

بينما سجلت كل من الجزائر واليمن انخفاضاً بالعجز الجاري ليبلغ حوالي 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على التوالي خلال عام 2019، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2018* - 2019)



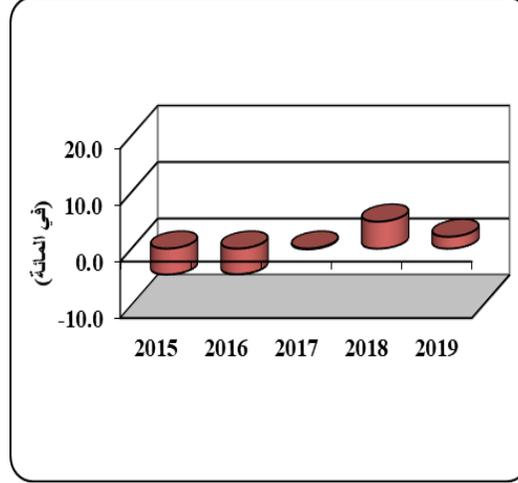
(* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

بخصوص مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، شهدت تلك المجموعة من خلال عام 2019 الدول تراجعاً طفيفاً بالعجز الجاري ليصل إلى 39.4 مليار دولار، مقابل عجز بلغ نحو 39.6 مليار دولار مسجل خلال عام 2018. يرجع ذلك بشكل رئيس لاتساع العجز في ميزان السلع والخدمات والدخل بنسبة بلغت 2.4 بالمائة، وزيادة الفائض في ميزان صافي التحويلات الجارية بنحو 5.0 في المائة خلال عام 2019. أما فيما يخص دول المجموعة فرادى، فقد زاد العجز الجاري في كل من السودان والقمر ومصر بنسب بلغت حوالي 3.4 في المائة و4.5 في المائة و3.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019. بينما تراجع العجز الجاري بكل من الأردن وتونس وجيبوتي وفلسطين ولبنان والمغرب وموريتانيا خلال عام 2019 ليسجل نسب تفاوتت بين 2.9 في المائة و20.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

تراجع صافي التدفق للخارج المسجل بموازن المعاملات المالية والرأسمالية خلال عام 2019 ليصل إلى نحو 17.1 مليار دولار، مقارنة مع

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2015-2019*)



(* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

بالنسبة للدول العربية كمجموعات، فقد انخفض الفائض في ميزان المعاملات الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال عام 2019، بنحو 33.6 بالمائة ليبلغ حوالي 94.5 مليار دولار. فقد تراجع الفائض المحقق كل من الإمارات والسعودية وقطر ليسجل مستويات بلغت حوالي 7.1 في المائة و5.9 في المائة و2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول على الترتيب خلال عام 2019. في حين زاد العجز في عُمان ليصل إلى نحو 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019. وتحسن عجز الميزان الجاري في البحرين خلال عام 2019 ليسجل نحو 2.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الفائض بالكويت ليحقق حوالي 16.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019.

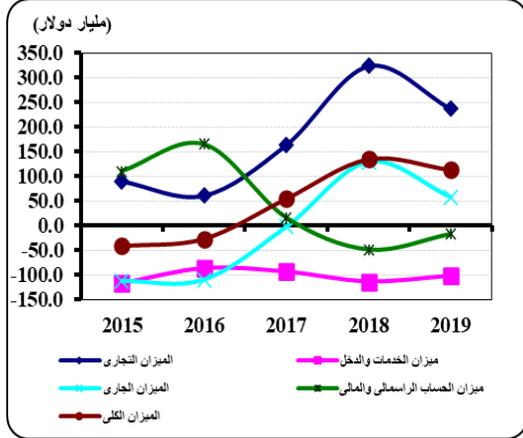
على صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد انخفض خلال عام 2019 الفائض المحقق بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول، بنسبة قدرها 91.2 بالمائة ليبلغ نحو 2.3 مليار دولار خلال عام 2019. جاء ذلك كنتيجة لتراجع الفائض المسجل في كل من الميزان التجاري وصافي التحويلات الجارية من ناحية وزيادة العجز بميزان الخدمات والدخل من ناحية أخرى خلال عام 2019. بالنسبة للدول فرادى، فقد تراجع الفائض الجاري في كل من العراق وليبيا ليسجل نحو 7.7 في المائة و12.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على الترتيب.

المائة و4.6 بالمائة خلال عام 2019، مقارنة بالعام السابق.

كما حققت فلسطين ارتفاعاً في صافي التدفقات الخارجة بالحساب الرأسمالي والمالي بنسبة بلغت حوالي 35.6 بالمائة ليبلغ نحو 1.2 مليار دولار خلال عام 2019. في حين سجل صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بالقمراً زيادة بنسبة قدرها 6.8 بالمائة لتسجل حوالي 50 مليون دولار خلال عام 2019.

انعكاساً للتطورات السابقة في كل من الموازين الجارية والحساب الرأسمالي والمالي، تراجع الفائض المحقق بالميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة، البالغ حوالي 134.1 مليار دولار خلال عام 2018، بنسبة قدرها حوالي 16.2 بالمائة لتسجل نحو 112.5 مليار دولار خلال عام 2019، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2015-2019)



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطات الخارجية الرسمية

شهد عام 2019، ارتفاع إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.9 بالمائة لتبلغ حوالي 1,029.8 مليار دولار، مقارنة مع احتياطات قدرها 1,020.2 مليار دولار محققة خلال العام السابق. بينما تراجعت نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 لتصل إلى حوالي 16.1 شهراً، مقارنة مع مستوى بلغ 16.3 شهراً مسجلاً خلال عام 2018. يرجع ذلك لزيادة الواردات بقيمة فاقت الارتفاع المسجل في الاحتياطات الخارجية

حوالي 48.8 مليار دولار تمثل صافي تدفق للخارج مسجلاً خلال عام 2018. جاء ذلك كنتيجة أساسية لانخفاض صافي التدفق للخارج المحقق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2019 بنسبة قدرها 38.3 بالمائة لتسجل حوالي 74.8 مليار دولار.

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، تراجع صافي التدفقات الخارجة بالحساب الرأسمالي والمالي بصورة ملحوظة في كل من السعودية والإمارات والبحرين بنسب بلغت 37.9 بالمائة و42.1 في المائة و67.9 بالمائة على الترتيب خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق. بينما زاد صافي التدفقات الخارجة بالكويت بنسبة بلغت 10.2 بالمائة وارتفع صافي التدفقات الداخلة في كل من عُمان وقطر لتبلغ حوالي 6.1 مليار دولار و6.0 مليار دولار في كل منهما على الترتيب خلال عام 2019، الملحق (1/9 "ج").

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تراجع صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي المسجل في عام 2018، والبالغ نحو 35.3 مليار دولار، إلى حوالي 25.9 مليار دولار خلال عام 2019. جاء ذلك بشكل رئيسي انعكاساً لانخفاض الملموس في صافي التدفقات الداخلة المسجلة بالحساب الرأسمالي والمالي في العراق والذي بلغت نسبته حوالي 41.2 بالمائة ليصل إلى حوالي 13.1 مليار دولار خلال عام 2019. بينما تراجعت تلك التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي في الجزائر بقدر ضئيل بلغت نسبته 1.2 بالمائة لتسجل حوالي 16.4 مليار دولار خلال عام 2019.

وفي ليبيا، فقد تراجع صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الخارجة بنحو 0.7 بالمائة لتبلغ حوالي 3.3 مليار دولار خلال عام 2019. أما اليمن فقد سجلت زيادة في تلك التدفقات الخارجة بنحو 10.0 بالمائة لتصل إلى حوالي 275 مليون دولار في عام 2019.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، تراجع صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي بما بلغت نسبته حوالي 14.6 بالمائة لتصل إلى حوالي 31.7 مليار دولار خلال عام 2019. جاء ذلك كمحصلة للتراجع الذي شهدته التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي في كل من الأردن وجيبوتي والسودان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا بنسب تراوحت بين حوالي 39.9 في

لتبلغ حوالي 7.3 شهراً، والأردن لتسجل حوالي 9.3 شهراً.

وسجلت أيضاً نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات ارتفاعاً خلال عام 2019، لتحقيق مستويات بلغت 5.7 شهراً بالإمارات و4.2 شهراً في تونس و14.3 شهراً بالكويت و9.0 شهراً في مصر و7.1 شهراً بالمغرب و5.5 شهراً في موريتانيا و2.4 شهراً باليمن.

هذا في حين تراجعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في كل من لبنان لتصل إلى 21.2 شهراً، والعراق لتبلغ حوالي 14.0 شهراً، والجزائر لتبلغ 15.5 شهراً، والسعودية لتصل إلى 45.3 شهراً، وعمان لتبلغ 8.0 شهراً، والقمر لتبلغ 10.9 شهراً، والسودان لتسجل 1.6 شهراً، وليبيا لتحقيق 68.2 شهراً خلال عام 2019. بينما استقرت تلك النسبة في كل من البحرين وفلسطين عند نفس المستوى المحقق بالعام السابق والبالغ حوالي 1.4 شهراً و0.9 شهراً على الترتيب خلال عام 2019، الملحق (5/9).

تطورات الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي القائم⁽⁸⁾ في ذمة الدول العربية كمجموعة والمتوفرة عنها بيانات بحوالي 21.6 مليار دولار مسجلاً نسبة زيادة بلغت حوالي 7.5 في المائة ليبلغ حوالي 309 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018، على خلفية ارتفاع عجز الموازنة المُجمّعة للدول العربية بحوالي 30.2 مليار دولار (حوالي 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ليصل إلى حوالي 110.7 مليار دولار خلال العام المذكور، ذلك بسبب تباطؤ نمو الإيرادات العامة بنسبة بلغت حوالي 0.4 في المائة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بحوالي 1.7 في المائة، وكذلك تدفقات المنح الخارجية بنسبة بلغت حوالي 40.5 في المائة، يُضاف إلى ذلك احتياجات إعادة تمويل استحقاقات الدين العام، الملحق (10/9) والجداول رقم (1).

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي لدى ثمان دول هي مصر، ولبنان، والمغرب، والسودان، والأردن، وجيبوتي، واليمن، والقمر، مسجلة مجتمعة ارتفاعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بلغ حوالي 26.4

الرسمية للدول العربية خلال عام 2019، الملحقان (4/9) و(5/9).

فيما يتعلق بالمجموعات الفرعية للدول العربية، سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2019 زيادة في قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية بنحو 4.8 في المائة لتبلغ حوالي 715.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 682.4 مليار دولار خلال العام المقابل. فقد زادت تلك الاحتياطيات خلال عام 2019 في كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر بنسب تراوحت بين 0.6 في المائة و46 في المائة على الترتيب.

بينما تراجعت تلك الاحتياطيات في كل من عُمان والبحرين بنحو 7.5 بالمائة و8.9 بالمائة على التوالي خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

بخصوص الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، تراجعت خلال عام 2019 الاحتياطيات الخارجية في هذه المجموعة من الدول بنحو 11.4 بالمائة لتبلغ حوالي 187.6 مليار دولار، مقارنة مع نحو 211.7 مليار دولار خلال العام المقابل. جاء ذلك بصفة أساسية انعكاساً لانخفاض تلك الاحتياطيات في كل من الجزائر وليبيا بنحو 29.3 بالمائة و2.6 في المائة على الترتيب في عام 2019 مقارنة بالعام السابق. بينما سجلت تلك الاحتياطيات خلال عام 2019 ارتفاعاً في كل من العراق واليمن لتبلغ حوالي 53.2 مليار دولار و1.0 مليار في كل منهما على الترتيب مقارنة بعام 2018.

بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، سجلت تلك الاحتياطيات خلال عام 2019 ارتفاعاً طفيفاً في هذه المجموعة من الدول بنحو 0.6 بالمائة لتسجل حوالي 126.9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 126.1 مليار دولار محققة خلال عام 2018. يعزى ذلك بصفة رئيسية لتراجع الاحتياطيات في لبنان بنسبة قدرها 21.8 بالمائة لتصل إلى حوالي 31.7 مليار دولار خلال عام 2019. هذا بينما سجلت تلك الاحتياطيات زيادة في باقي دول المجموعة بنسب تراوحت بين نحو 1.2 بالمائة في فلسطين وحوالي 43.2 في المائة في تونس خلال عام 2019.

أما فيما يخص نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁷⁾، فقد ارتفعت في عام 2019 في قطر لتصل إلى نحو 17.0 شهراً، وجيبوتي

(8) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(7) محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

و20.6 في المائة، فيما سجلت كل من اليمن، والسودان، والأردن، والمغرب نسب زيادة أقل تراوحت بين 1.5 إلى 5.1 في المائة بنهاية عام 2019. شكل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 84.8 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية كمجموعة بنهاية العام المذكور.

مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.2 في المائة لتصل إلى حوالي 261.9 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 235.5 مليار دولار بنهاية عام 2018. من بين هذه الدول، سجلت كل من لبنان، ومصر، والقمر، وجيبوتي أعلى نسب زيادة في مديونيتها الخارجية تراوحت بين 13.5

الجدول (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي
في الدول العربية المقترضة
عامي (2018 و2019)

(مليون دولار)

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2018	*2019	2018	*2019
الأردن	17,024.7	17,629.8	1,831.2	1,784.0
تونس	38,981.0	35,115.0	2,623.0	3,166.0
الجزائر	4,042.6	3,832.0	273.7	259.6
جيبوتي	1,850.0	2,231.0	119.7	137.4
السودان	49,996.0	51,398.0	174.2	145.9
عمان	3,878.6	3,520.0	372.3	338.0
القمر	166.2	198.6	8.2	8.9
لبنان	33,133.0	37,612.0	4,745.0	4,645.1
مصر	92,644.0	110,334.0	7,822.1	10,322.1
المغرب	34,145.0	35,886.4	3,038.0	3,309.2
موريتانيا	4,832.9	4,472.6	236.4	243.1
اليمن	6,542.0	6,640.1	333.6	340.2
الدول العربية المقترضة	287,236.0	308,869.4	21,577.5	24,699.6

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي خدمة الدين الخارجي لدى ست دول مجتمعة (يشكل إجمالي خدمة مديونيتها الخارجية حوالي 71 في المائة من إجمالي خدمة الدين للدول العربية كمجموعة) بحوالي 3.3 مليار دولار، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 24.3 في المائة لتصل إلى حوالي 14.4 مليار دولار بنهاية عام 2019. في المقابل تراجع إجمالي خدمة الدين العام لدى ست دول (يشكل إجمالي خدمة مديونيتها الخارجية حوالي 29 في المائة من إجمالي خدمة الدين للدول العربية كمجموعة) بحوالي 223.8 مليون دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 3.0 في المائة لتصل إلى حوالي 7.2 مليار دولار بنهاية عام 2019.

على صعيد الدول العربية التي ارتفعت خدمة مديونيتها الخارجية، فقد سجلت كل من مصر وتونس وجيبوتي أعلى نسب زيادة بلغت حوالي 32 و20.7 و14.8 في المائة على الترتيب، فيما سجلت كل من

في المقابل، تراجعت المديونية الخارجية لدى أربع دول هي موريتانيا، وعمان، والجزائر، وتونس بحوالي 4.8 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 9.3 في المائة لتصل إلى حوالي 46.9 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 51.7 مليار دولار بنهاية عام 2018. سجلت تونس أعلى نسبة انخفاض في إجمالي رصيد مديونيتها الخارجية بلغت حوالي 9.9 في المائة، تليها عمان بنسبة انخفاض بلغت حوالي 9.2 في المائة، ثم موريتانيا بنسبة انخفاض بلغت حوالي 7.5 في المائة، والجزائر بنسبة انخفاض بلغت حوالي 5.2 في المائة بنهاية عام 2019.

فيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي 3.1 مليار دولار، أي بنسبة بلغت حوالي 14.5 في المائة لتصل إلى حوالي 24.7 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 21.6 مليار دولار بنهاية عام 2018.

المديونية الخارجية، مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام المذكور.

على صعيد الدول العربية فرادى، فقد شهدت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تبايناً ملحوظاً بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات خلال عام 2019، حيث سجلت ارتفاعاً في ست دول عربية، وتراجعت في ست دول عربية أخرى.

بالنسبة للدول العربية التي ارتفعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت السودان أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 32.0 نقطة مئوية، تلتها لبنان بنسبة زيادة بلغت حوالي 8.4 نقطة مئوية، وجيبوتي بنسبة زيادة بلغت حوالي 7.1، في حين تراوحت نسبة الزيادة في كل من الأردن، والمغرب، والقمر بين 0.2 و 2.7 نقطة مئوية بنهاية عام 2019.

أما بالنسبة للدول العربية التي تراجعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت موريتانيا أعلى نسبة انخفاض بلغت حوالي 8.0 نقطة مئوية، تليها تونس بنسبة انخفاض بلغت حوالي 7 في المائة، فيما سجلت كل من الجزائر، وعمان، ومصر، واليمن نسب انخفاض تراوحت بين 0.1 و 1.5 نقطة مئوية بنهاية عام 2019، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

اليمن، وموريتانيا، والقمر، والمغرب نسب زيادة أقل تراوحت بين 2.0 و 8.9 في المائة بنهاية عام 2019.

أما بالنسبة للدول العربية التي تراجعت خدمة مديونيتها الخارجية، فقد سجلت كل من السودان وعمان أعلى نسب انخفاض بلغت حوالي 16.2 و 9.2 في المائة على الترتيب، بينما سجلت كل من عمان، والجزائر، والأردن، ولبنان، نسب انخفاض تراوحت بين 2.1 و 5.2 في المائة بنهاية عام 2019.

أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراره في الإيفاء بذلك. كذلك تم احتساب نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، لقياس قدرة عائدات الصادرات على تغطية خدمة المديونية الخارجية.

فيما يتعلق بنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة، فقد ارتفعت بأقل من نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 35.1 في المائة بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 34.2 في المائة بنهاية عام 2018، على خلفية تسارع وتيرة نمو إجمالي

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي (2018 و 2019)

الدول	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2018	*2019	2018	*2019
الأردن	40.3	40.4	8.3	8.1
تونس	97.3	90.3	13.0	9.6
الجزائر	2.3	2.3	0.7	0.7
جيبوتي	63.3	70.5	0.6	0.6
السودان	104.1	136.2	2.0	1.4
عمان	4.9	4.6	0.9	0.8
القمر	13.9	16.6	6.8	6.6
لبنان	60.5	68.8	26.0	32.7
مصر	37.1	36.4	14.8	18.5
المغرب	38.9	30.0	6.6	7.2
موريتانيا	68.8	60.8	9.1	9.3
اليمن	28.5	27.1
الدول العربية المقترضة	34.2	35.1	8.7	9.9

المصدر الملحقان (8/9) و (9/9).
*بيانات أولية.

تعزز معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي في مقابل بقاء معدلات النمو المسجلة في دول منطقة اليورو ضعيفة رغم حرص البنك المركزي الأوروبي على الإبقاء على معدلات الفائدة عند مستويات صفرية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

في ضوء تلك التطورات استقرت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان، الملحق (11/9).

في المقابل، ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو خلال عام 2019 بما يعكس ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والليرة اللبنانية والدينار الأردني مقابل اليورو بنسبة بلغت 5.21 في المائة. كذلك ارتفعت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 4.76 في المائة خلال العام.

كذلك ارتفعت قيمة كل من الفرنك الجيبوتي والليرة السورية والريال اليمني مقابل اليورو بنسبة 5.21 في المائة. في المقابل، ارتفعت قيمة الدينار العراقي مقابل اليورو بنسبة بلغت 5.27 في المائة خلال عام 2019، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي تراجعاً مقابل الدولار بنسبة 2.44 في المائة، فيما تحسنت قيمته مقابل اليورو بنسبة 2.89 في المائة. في المقابل ظلت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار ثابتة من غير تغيير في عام 2019، بينما ارتفعت مقابل اليورو بنسبة 5.21 في المائة خلال نفس العام.

فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي انخفاضاً (في المتوسط) مقابل الدولار بنسبة 2.46 في المائة، فيما سجل الدرهم المغربي ارتفاعاً مقابل اليورو بنسبة 2.87 في المائة، في المقابل ارتفعت قيمته مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة طفيفة بلغت 0.01 في المائة.

يُشار إلى أن المغرب يتبنى منذ عام 2018 آلية لإصلاح سياسة الصرف من خلال التحول التدريجي إلى سياسة سعر الصرف المرن تم في إطارها توسيع

فيما يتعلق بتغطية عائدات الصادرات لخدمة المديونية الخارجية، فقد سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بلغ حوالي 1.2 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 9.9 في المائة بنهاية عام 2019، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 8.7 في المائة بنهاية عام 2018.

بالنسبة للدول العربية فرادى، وعلى صعيد متصل، شهدت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تبايناً بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات خلال عام 2019. ففي لبنان سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 6.7 نقطة مئوية، ثم مصر بنسبة زيادة بلغت حوالي 3.7 نقطة مئوية، فيما ارتفعت بنسب متفاوتة تراوحت بين 0.1-0.6 نقطة مئوية في كل من الجزائر، وموريتانيا، والمغرب بنهاية عام 2019، فيما ظلت ثابتة في جيبوتي بنسبة بلغت نحو 0.6 في المائة.

في المقابل، تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في تونس بنسبة انخفاض بلغت حوالي 3.5 نقطة مئوية، في حين تراجعت في كل من عُمان، والقمر، والأردن، والسودان بنسب متفاوتة تراوحت بين 0.1-0.6 نقطة مئوية خلال العام المذكور، الملحق (9/9).

تطورات أسعار الصرف العربية (6)

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية خلال عام 2019، لا سيما في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو رغم اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تنفيذ ثلاث جولات لخفض أسعار الفائدة الرسمية على الدولار في عام 2019، وهو ما يُعزى إلى

(6) تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعُمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظماً ثابتة للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو (المغرب والقمر). وتتبنى سبع دول عربية نظماً مرنة لأسعار الصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (10/9).

سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات والقضاء على الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي ساعد بشكل كبير على دعم الاستثمار والصادرات، الملحق (11/9) و(12/9).

من جانب آخر، سجلت أسعار صرف معظم العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تراجعاً مقابل اليورو بما يعكس تحسن قيمة هذه العملات مقابل اليورو وسجل الجنية المصري أكبر تحسن مقابل اليورو بنسبة 6.34 في المائة، يليه الدينار العراقي بنسبة 5.27 في المائة. في حين سجل الجنية السوداني أكبر تراجع مقابل اليورو خلال العام بنسب بلغت نحو 64.73 في المائة، يليه الدينار التونسي بنسبة 5.09 في المائة، الملحق (12/9).

كما تراجعت قيمة معظم هذه الدول أمام وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2019. سجل الجنية السوداني تراجعاً بنسبة 79.24 في المائة، يليه الدينار التونسي بنسبة 8.19 في المائة، ثم الفرنك القمري بنسبة 2.95 في المائة. من جانب آخر، تراجعت قيمة الدينار الجزائري والأوقية الموريتانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة بلغت 0.24 في المائة و0.36 في المائة على التوالي.

فيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2015-2019) فقد سجلت عملات عشرة دول عربية تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنية السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة تقارب 65.74 في المائة خلال الفترة، يليه الجنية المصري بنسبة تراجع بلغت 24.46 في المائة، ثم الليرة السورية والدينار التونسي بنسبة تراجع بلغت 16.57 في المائة و10.58 في المائة على التوالي، ثم الدينار الجزائري والريال اليمني بنسبة 4.34 في المائة و3.88 في المائة على التوالي.

نطاق تحرك سعر صرف الدرهم المغربي مقابل سلة من العملات يشكل اليورو المكون الأكبر بها عند نطاق يبلغ نحو (±2.5) في المائة عوضاً (±0.3) في المائة في السابق؛ وهو ما ساهم في تحسن وضعية السيولة بالنقد الأجنبي في سوق الصرف، الملحق (11/9) و(12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، شهد الجنية السوداني أكبر معدل انخفاض مقابل الدولار الأمريكي بلغ 73.78 في المائة في عام 2019، نتيجة للأوضاع التي شهدتها البلاد خلال عام 2019 والتي أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية وأدت إلى أزمة سيولة في مستويات المعروض من النقد الأجنبي نتج عنها تراجع كبير لقيمة الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية.

كان بنك السودان المركزي قد قام في وقت سابق بخفض قيمة الجنية بنسبة 29 في المائة و63 في المائة عامي 2012 و2013 على التوالي، كما تبني البنك المركزي ما يعرف بسياسة الحافز في العام 2016 لتشجيع تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى لدعم قيمة العملة المحلية، إلا أن تلك التدابير لم تُجدِ على ضوء صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

من جهة أخرى، شهد أيضاً الدينار التونسي تراجعاً ملحوظاً مقابل الدولار بنسبة 10.86 في المائة خلال عام 2019 بما يعكس الضغوطات التي واجهت الميزان التجاري الذي سجل عجزاً كبيراً للعام الثاني على التوالي بقيمة تقارب 5.4 مليارات دولار. كذلك انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية والدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 2.84 في المائة و2.37 في المائة على التوالي خلال عام

في حين ارتفعت قيمة الجنية المصري بشكل طفيف مقابل الدولار وبنسبة 1.19 في المائة عام 2019، حيث بلغ متوسط سعر صرف الجنية مقابل الدولار الأمريكي نحو 17.6 جنيهاً للدولار خلال عام 2019 مقابل 17.8 جنيهاً للدولار للمتوسط المسجل عام 2018 في ظل اتجاه الحكومة إلى تحريير سياسة

